بحضور ممثلين عن الوزارة و«المالية» وجهاز المراقبين الماليين و«ديوان الخدمة»

«الميزانيات» البرلمانية تستعرض اليوم ميزانية «التجارة» وملاحظات «المحاسبة» في شأنها

«الميزانيات» تواصل استعراض ميزانيات الجهات الحكومية

تناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي اليوم تقديرات ميزانية وزارة التجارة والصناعة للسنة المالية 2022/2021 والحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة للسنة المالية 2020/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة في شأن الحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة الواردة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية عن السنة المالية 2019/2020، بالإضافة إلى مناقشة المخالفات المالية التي أوردها جهاز المراقبين الماليين على وزارة التجارة والصناعة الواردة في تقريره الختامي عما أسفرت عنه رقابته المسبقة على تنفيذ ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2020/2019.

وذلك بحضور ممثلين عن وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية وجهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية.

بعد انتظار أبناء وبنات الكويت الذين انتظروا سنوات لفتح الباب

المناور: لنا حديث مع وزير النفط حول الاختبارات التعجيزية للتعيينات في «القطاع»

أسامة المناور

قال النائب أسامة المناور إن «أبناء وبنات الكويت الذين انتظروا سنوات حتى يُفتح باب التعيينات في شركات النفط فوجئوا بشروط قاسية وباختبارات تعجيزيّة».

وأضاف «حُق اليوم أن يتم قبول كل من اجتاز الإختبارات المرهقة خاصة أن شركات النفط تستوعب ذلك، وسيكون لنا مع الوزير حديث بهذا الشأن».

الصيفي: من يحضر الجلسة المقبلة من النواب الـ 38 يتحمل تبعات إعطاء الثقة للحكومة

النائب صيفي

قال النائب صيفي الصيفي: «رسالة إلى الشعب الجلسة القادمة مصيرية ومفصلية بتاريخ الكويت، وعلى النواب الانتصار للإرادة الشعبية والدستور والعدالة ومقاطعة قسم الحكومة».

وأضاف الصيفي «ومن يحضر من النواب خصوصا الـ38 يتحمل تبعات إعطائهم الثقة للحكومة».

طالب رئيس مجلس الوزراء بالوفاء بتعهداته

جوهر: قوانين مهمة لم تنجز في اللجان وسنطلب إدراجها وإقرارها في أول جلسة

حسن جوهر

طالب النائب حسن جوهر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالوفاء بتعهداته وإقرار جميع القوانين المتفق عليها في أول جلسة لمجلس الأمة.

واضاف جوهر في تصريح صحفي في المركز الاعلامي لمجلس الامة ان الاتفاق مع سمو رئيس مجلس الوزراء كان على انجاز حزمة من التشريعات ذات الاولوية والاهتمام من قبل الشارع الكويتي.

وأوضح جوهر» نجحنا في فرض هذه القوانين علي جدول اعمال مجلس الامة، وفي مقدمتها الغاء قانون الحبس الاحتياطي، وقانون العفو الشامل، وقانون الضمان المالي لاصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتأجيل اقساط القروض، وكذلك الغاء عقوبة الحبس في قانون المطبوعات والنشر وأيضا قانون المرئي والمسموع.

ولفت جوهر إلى أنه تم تعطيل قوانين أخرى لا تقل اهمية لدي الشارع الكويتي بسبب ما اعتبره تواطؤ من رئيس مجلس الامة ورؤساء بعض اللجان وخاصه اللجنة التشريعية ولجنة شؤون الداخلية والدفاع .

وأفاد ان ن بين هذه القوانين قانون امن الدولة، وقانون اللائحة الداخلية لمجلس الامة، الذي ينظم عمل المجلس في انتخاب الرئاسة والغاء لجنة الأولويات، مشيرا إلى انه تم تعطيل هذه القوانين من رئيس اللجنة التشريعية، كما ان رئيس لجنة شؤون الداخلية والدفاع لم يرفع التقرير الخاص بـ«قانون المسئ» وقانون الميكنة الانتخابية.

وبين جوهر أنه سوف يتقدم باقتراح فوري في اول جلسة لمجلس الأمة لادراج هذه القوانين وإقرارها في ذات الجلسة مطالبا رئيس الوزراء بان يكون عند تعهده بالموافقة عليها وبالضغط علي رئيس المجلس «الذي هومن وضعه في هذا المنصب» لاقرار هذه القوانين.

وأكد جوهر أنه «إذا لم يتم هذا الأمر فان ذلك يعني ان رئيس الوزراء اخل بالاتفاق الذي بيننا وبينه وبالتالي نحن في حل من الاتفاق الذي تم».

وقال» ان الكرة اليوم في ملعب رئيس مجلس الوزراء بالا يسمح للرئيس الذي هو من اتي به ان يتلاعب بمشاعر الكويتيين واولوياتهم في اول جلسة لمجلس الامه بعد قسم الحكومة».

الموزري يسأل وزير المالية حول الفوائد المجمدة

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة حول الفوائد المجمدة .

ونص السؤال ما يلي :وفقا للمادة رقم (110) من قانون التجارة الكويتي رقم (68) لسنة 1980 أنه «لا يجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد، ولا يجوز في أي حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال وذلك كله في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون، ومن دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية وبما يوضع من قواعد للقروض طويلة الأجل.»، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

(1) هل تقاضت أي من البنوك التجارية في الكويت فائدة على متجمد الفوائد لأي عميل لديها؟ وهل تم تقاضي فوائد أكثر من رأس المال (أصل الدين منذ سنة 2000 حتى 2020؟ وهل استرجعت فوائد غير قانونية تحصلت عليها البنوك التجارية من العملاء ؟

(2) هل صدرت أي ملاحظات أو مخالفات على البنوك التجارية في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما إجراءاتكم تجاه تلك الملاحظات أو المخالفات؟ يرجى إفادتي مع دعم إجابتكم بالمستندات.

(3) هل رصد أي فوائد غير قانونية (أي مخالفة لنص المادة 110) من القانون المشار إليه قامت البنوك التجارية في الكويت بتحصيلها من العملاء؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فهل استرجعت تلك الفوائد؟ وإذا لم تسترجع تلك الفوائد فهل حوسب محافظ بنك الكويت المركزي على تقصيره وتفريطه في القيام بمسؤولياته القانونية التي منحها له القانون؟

(4) ما آلية إقراض البنوك التجارية العملاء من حيث سعر الفائدة وسعر الخصم مع التفصيل لسعر الفائدة وسعر الخصم المتحصل عليها من البنوك منذ سنة 2000 حتى 2020؟

(5) كم سعر الخصم الذي يتحصله البنك المركزي من البنوك فوق سعر الفائدة التي تؤخذ من عملاء البنوك؟ وما السند القانوني وآلية احتسابه؟

(6) هل يتحصل البنك المركزي على أي فائدة أو رسم أو سعر خصم أو أي مبالغ مالية في أي شكل كان من البنوك التجارية في دولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى إفادتي بتفصيل تلك الفوائد أو الرسم أو المبالغ المالية مدعومة بالسند القانوني لها.

(7) هل يتقاضى البنك المركزي جزءا من الفائدة التي تدفع من العملاء للبنوك التجارية تحت مسمى سعر الخصم؟

(8) كم أرباح البنك المركزي التي جناها منذ سنة 1992 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وهل تورد هذه الأرباح لخزينة الدولة؟ وتحت أي مسوغ تجنى هذه الأرباح؟

(9) كم سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك للقروض الشخصية وسعر الفائدة للقروض التجارية؟

أكد أن اللجنة المالية درست 4 مشاريع في هذا الصدد

الحمد: القانون الذي أقرته «المالية» يحقق هدف القوانين المقترحة بتأجيل أقساط القروض بمختلف أنواعها 6 أشهر

أحمد الحمد

لا يوجد أي مشروع لا تتحمل فيه الخزينة العامة كلفة مالية كما أشيع

استبعدنا النقاط الخارجة عن الموضوع في المشروع النهائي لمنع التشتيت

قال رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الأمة النائب أحمد الحمد إن اللجنة تلقت أربعة مشاريع قوانين حول تأجيل استحقاق أقساط القروض لمدة ستة أشهر وقد قامت اللجنة بدراسة هذه المشاريع، والتي تشترك جميعها في محصلة واحدة وهي تأجيل استحقاق الأقساط بمختلف أنواعها، وانتهت اللجنة إلى إقرار صيغة تحقق الهدف المشترك بين المشاريع الأربعة تتمثل في تأجيل سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي وكذلك الالتزامات المالية المستحقة على المواطنين لدى صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين وصندوق دعم الأسرة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وذلك حرصا على تخفيف الأعباء المالية على الأسر نتيجة الأوضاع التي خلفها انتشار فيروس كورونا، ورغبة في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني.

وأوضح الحمد بأنه لا يوجد بين القوانين الأربعة أي قانون لا تتحمل فيه الخزينة العامة كلفة مالية مثلما تم تداوله في بعض الجهات الإعلامية فجميع المشاريع تشترك في أنها ذات كلفة مالية وهذا حتمي فكلفة التأجيل المالية موجودة في جميع المشاريع فمن سيتحملها إذا لم تتحملها الميزانية العامة للدولة؟ وشدد الحمد على أن اللجنة راعت فيما انتهت إليه التركيز على تحقيق الهدف المشترك بين المشاريع واستبعاد النقاط الخارجة عن هذا الموضوع لمنع التشتيت.